

فان قال فعنها الى وكيلها فاما البينة انه كان قد عزل عن الوكالة فيلزمه الحكم
 بالمال ويقول المانع القابض فخذها كمنه فان كان المخرج حذرا لم يدفع الى الوكيل شيئا
 حضية مثل هذا ونحوه لا ادفع اليك الا بحضرة الموكل واقراره انك وكيله **المثال السادس**
دس والثلاثون اذا حضره الموت وبعض ورثته عليه دين واراد تخليص ذمته
 فان اقر له به لم يصح اقراره وان اوصوله به كانت وصية لو ادرت فالحملة في خلاصه
 ان يواطيه على ان ياتي بمن يتقبله فيقول بذلك لدين فاذا قبضه واصل الى المستحق فان
 خاف الاجنبي ان يلزمه الحاكم ان يحلفن هذا الدين واجبه على الميت ولم يره منه و
 لام من يتقبله لم يجزله ان يحلف على ذلك وان شقنا الجيلة اخرى وهو ان يقول للرضي
 يح دارك او عبدك من واري بالمال الذي علي فيفعل فاذا الرثة اليه من بعده يحلف
 على امر صحيح فان لم يكن له ما يبيعه اياه وهب له الوارث عبدا او امة فقبضه ثم باعه
 من الوارث بالدين الذي على الميت **المثال السابع والثلاثون** اذا اذبح امر
 يحوذله ككاح الا ما وخاف ان يسترق سيدها ولله فالحملة في ذلك ان يسأل السيد
 الامانة بقوله كل ولدك منك فهو حرة فان قال هذا فلله منه فم احرار **المثال**
الثامن والثلاثون اذا قال لامرأة ان سالتني الخلع فان طلق ثلاثا ان
 لم اخلعك وقالت المرأة كل مملوك را حوران لم تسال الخلع اليه فسيلا ابو حنيفة
 عنها فقال للمرأة سليه الخلع فقالت ساكنا تسألني فقال للزوج قل خلعك
 على الغدرم فقال ذكر فقال ابو حنيفة للمرأة لا قول لا اقبل فقالت لا اقبل فقال
 ابو حنيفة فوي مع زوجك فقد بر كل نكاح في غيبته **المثال التاسع والثلاثون** سئل
 ابو حنيفة عن اخوين تزوجا اخنتين فوفت امرأة كل واحد منهما الى الاخرى فوطها
 ولم يعلموا بذلك حتى اصبحوا فقبيل ما الحمل في ذلك فقال كل منهما راض بالذي دخل
 بها قالوا نعم فقال ليطلق كل واحد منهما امراته طلقا ففعل فقال ليتزوج كل منهما
 المرأة التي وطها فطابت نفسها **المثال الاربعون** اذا كان لرجل على
 رجل مال **المثال** وللذي عليه مال عقار فاو ادان يجعل عقاره في يد غيره يستعمله
 ويقبض غلته من دينه جائز ذلك لان وكيله فيه فان خاف ان يعزل له صاحب العقار
 عن الوكالة فالحملة ان يسترهنه منه ويستسلم قبضه ثم ياذن له في قبض اجرة من
 يئمه ولو لم ياذن له فله ان يقبضها قصاصا وله حيلة اخرى ان يستاجر منه بقدر

في بقايه ان يبيع العبد من اجنبي فان شأ قبض ثمنه وان شأ جعله دينه في ذمته
 يكون حكم ساير ديونه فان ورثت نصيبه من ثمنه لم ينفسخ نكاحها وان باع
 العبد من اجنبي قبل العقد ثم زوجه الابنة من هذا المحذور وايضا وذكر كذا فاه
 اراد ان يتزوج امته بامته وخاف ان يموت فيرث زوجته فيفسخ النكاح باعها من اجنبي
 ثم زوجه الابن او يبيعها من الاجنبي بعد العقد **المثال الثاني والثلاثون** اذا
 احاله بدينه وخاف المحال ان يتوى ماله عند المحال عليه واراد التوفيق لماله فالحملة
 في ذلك ان يقول لا تخلفي بالمال لكن وكنتي في المطالبة به واجعل ما قبضه في ذمتي
 قرضا فيمران جميعا بالمقاصد فان خاف المحال ان يملك ماله في يد الوكيل قبل اقراره
 فيرجع عليه بالدين فالحملة ان يقول للمحال عليه صني عنى هذا الدين لهذا الصالح فقبض
 فاذا قبضه قبضه لنفسه فان امتنع المحال عليه من الضمان احتال الصالح عليه على انه
 ان لم يوفه حقه الى وقت كذا وكذا فان المحال ضمان هذا المال ويصح تعليق الضمان
 بالشرط فان وفاه المحال عليه والارجح الى المحال واخذ به **المثال الثالث**
اربع والثلاثون اذا كان له دين على احد فزهنه به عبدا فمخا وان يموت العبد فمخا
 كره الى من يركب سقوط الدين بتلف الوهن فالحملة في تخليصه من هذا المحذور وان
 يشترى العبد بدينه ولا يقبض العبد فان وفاه دينه اقاله في البيع وان لم يوفه
 الدين صالحه بالتسليم وان تلف العبد كان من صفات المبيع ورجع المشتري الى دينه
 الذي هو ثمنه **المثال الرابع والثلاثون** اذا كان له عليه دين فزهنه به
 ههنا ثم خاف ان يستحق الرهن فتبطل الوثيقة فالحملة فيه ان يضمن دينه لمن
 يحا ومنه استحقاق الرهن فاذا استحقه عليه طالبه بالمال ويضمنه وركا الرهن
 او يشهد عليه به لاحق له فيه وصفي اذ عني فيه حقا فدعواه باطله **المثال الخامس**
والثلاثون اذا كان له عليه مائة دينار خمسون منها بوثيقه وخمسون بغير وثيقه
 ومجوه الغريم الذي بالذي بغير وثيقه فالحملة له في تخليص ماله ان يوكر رجلا غريبا
 يقبض المال الذي بالوثيقه ويشهد على وكالته علانية ثم يشهد بشهود اخرين
 انه قد عزل عن الوكالة ثم يطالب الوكيل المملوك بذلك المال وينبت شهود كالتة
 فاذا قبض الخمسين دينار فدفعها الى المستحقها وغاب ثم يطالب المستحق بهذه الخمسين

فان قال